

تسجيل إصابات
بفيروس «كورونا»
في فرنسا

ص ٩

الديار



إبنة قاسم سليمان:
مُجاهدو جنوب لبنان
جعلونا أكثر جرأة

ص ٩

لبنانية - سياسية - مستقلة الحقيقة في كل دار

٣٠٠٠ ل.ل.

2000 L.L.

١٢ صفحة

www.addiyaronline.com

31 eme annee - N° 11030

Samedi 25 Janvier 2020

- السبت ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٠

السنة الواحدة والثلاثون - العدد ١١٠٣٠

على طريق الديار



المصدر:
الاتحاد الأوروبي
والمدن تقلاع عن الناطق
الإعلامي الأوروبي

[Redacted text]

[Redacted text]

[Redacted text]

[Redacted text]



الحلول تبدأ بوضع خطة لمحاربة الفساد وملاحقة الفاسدين واسترجاع الأموال

إذًا بالمطلق يُمكن القول أن الحكومة تُفضل طلب المساعدة الخارجية كخيار أول أمامها قبل البدء بورشة الإصلاح الداخلي. وما يُعزّز هذا القول تصريح وزير المال أن على الحكومة أخذ القرار في ما يخص استحقاق أذار المقبل في أسرع وقت.

في الواقع هذا الأمر انسحب سلبًا على الرأي العام الذي يُعتبر أن نهج هذه الحكومة سيكون كسابقاتها يعتمد بالدرجة الأولى على الاستدانة وسيؤذي حكمًا إلى مزيد من الدين الخارجي.

الخطة الواجب إتباعها من قبل الحكومة

(التتمة ص ١٢)

بروفسور جاسم عجاقة

في ظل الظروف الصعبة التي تجتاح لبنان والتي تُعتبر الأسوأ منذ إنتهاء الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، تنصب الأضواء على الحكومة لمعرفة خطتها الإنقاذية حيث أخذت وسائل الإعلام بترقب كل كلمة تصدر عن أعضاء الحكومة الجديدة لبناء التحالف عليها. المعطيات تُشير إلى أنه وحتى اللحظة لا خطة عملية موضوعة من قبل الحكومة بل توجّهات عبّر عنها كل من رئيس الحكومة حسان دياب الذي قال أنه سيقوم بزيارة الدول الخليجية بعد نيل الحكومة الثقة ووزير المال غازي وزني الذي صرّح بأن لبنان يحتاج إلى دعم خارجي بين ٤ إلى ٥ مليار دولار أميركي.

[Redacted text]

[Redacted text]



تتممات

المصدر: الاتحاد الأوروبي والمدن نقلا عن الناطق الإعلامي الأوروبي



المصدر: الاتحاد الأوروبي والمدن نقلا عن الناطق الإعلامي الأوروبي

(تتمة ص ١)

الحلول تبدأ بوضع خطة لمحاربة الفساد وملاحقة الفاسدين واسترجاع الأموال إلزام الحكومة بموازنة لم تدرسها سيُعطي نفس نتائج الموازنات السابقة

(تتمة ص ١)

المال والموازنة هو شق من عمل أكبر خصوصاً أن الإطار المالي والاقتصادي والتقدي والاجتماعي يتبدل بشكل كبير. من هنا نرى ضرورة إستعادة مشروع الموازنة لوضع خطة الحكومة الإقناذية ضمن الموازنة مع ما قد يتطلبه الأمر من طلب مساعدة خارجية أو حلول داخلية لتخطي مشكلة العجز هذا العام والعجز المتوقع العام المقبل. وعلى سبيل المثال لا الحصر، العجز في مشروع موازنة العام ٢٠٢٠ كما قدمه الرئيس الحريري كان مبنياً على مساهمة المصارف والمصرف المركزي. الإلتغيب في المعطيات يطرح السؤال عن قدرة القطاع المصرفي على احترام التزاماته السابقة؟ وكيف لنا أن ننسى قطوعات الحساب عن السنين الماضية؟ هل أصبحت الموازنات تُقر بشكل تلقائي من دون قطوعات حساب؟ وإذا قبلنا (نظرياً) بإقرار موازنة ٢٠٢٠ من دون إقرار قطوعات الحساب، كيف لنا أن نعرف وضع المالية العامة بشكل دقيق مع العلم أن هناك ١٦.٣ مليار دولار أميركي فارق بين حسابات الدولة وبين التعديلات التي قامت بها وزارة المال لتصحيح الأخطاء فيها على الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠١٧؟ إن إقرار الموازنة من دون أن تضع هذه الحكومة مشروعها الإقناذي فيه سيُعطي نفس نتائج الموازنات السابقة! في الختام لا يسعنا القول أنه من الحكمة البدء بحل المشاكل داخلياً قبل التوجه إلى الخارج وطلب المساعدة لأن في ذلك إشارة إيجابية قوية للمجتمع الدولي وللداخل اللبناني أن الحكومة العتيدة تحمل مشروع إقناذي واضح ويذهب بالاتجاه الصحيح. عندها يُمكن للدولة أن تطلب من المواطن القيام بتضحيات.

على كل الأصعدة عملياً مالملاحقة التهريب الضريبي الذي هو أول وجه من أوجه الفساد في لبنان. ثانياً- ملاحقة التهريب الجمركي من ناحية أن هذا الأمر أصبح يُشكل مشكلة كيانية على لبنان. هل يغفل أن لسيادة مالية للدولة اللبنانية على أراضيها مع العلم أن الضريبة والرسم الجمركي هما من مكونات السيادة لأي دولة في العالم؟ ثالثاً- مكافحة إستباحة الأملاك العامة من أملاك بحرية ونهرية وسكك حديد ومشاعات للدولة يتم وضع اليد عليها إن عبر التزوير أو عبر الإستقواء. هذا الأمر هو شق أساسي خصوصاً أنه يُمكن إعادة وضع هذه الأملاك بتصرف أشخاص أو شركات يدفعون بدل إشغال يعكس القيمة الحقيقية لهذه الأملاك. رابعاً- وقف هدر شركة كهرباء لبنان بكل الوسائل الممكنة عبر تعجيل تطبيق الخطة وتقصير مدة تنفيذها إذ لا يعقل أن يستمر دفع الأموال سنوياً من خزينة الدولة لشركة لا تستطيع تأمين الكهرباء ٢٤/٢٤. هذا التعجيل في تنفيذ الخطة يجب أن يواكبه رفع التسعيرة وتحرير القطاع على أن تكون الدولة مشرفة على تطبيق القوانين فيه. خامساً- ملاحقة الهدر والفساد في الموازنة عبر وقف كل المؤسسات والأجهزة الإدارية التي لا لزوم لها. وبحسب مناقشات موازنات ٢٠١٩ و٢٠٢٠، يُناهن عدد هذه المؤسسات المئة مؤسسة! أيضاً يتوجب إعادة هيكلة القطاع العام لترشيده وتخفيف الحمل على الخزينة من خلال إعادة توزيع الموظفين حيث هناك حاجة مع مكنته كل أجهزة الدولة. أيضاً من الضروري إعادة النظر في إجراءات الدولة ونفقاتها التشغيلية

لحل الأزمة المالية التي تواجهها الدولة على صعيد إستحقاقاتها المالية وبالتحديد إستحقاقاتها بالعملة الأجنبية، يجب أن تبدأ من الداخل. فالخطوة الرئيسية التي هي تمهيد لأي عمل آخر هو القيام بجردة على الإستحقاقات المالية لهذا العام مع التواريخ بالإضافة إلى التوقعات بالإيرادات مع التواريخ بهدف مقارنتها وتحديد النقص في الإيرادات الواجب تامينه. ثم تأتي الخطوة الثانية والتي تتمثل بتحديد مصدر تمويل هذا النقص إن من خلال رفع الإيرادات و/ أو خفض الإنفاق. وقد أثبتت الأحداث التي واكبت مناقشة موازنة العام ٢٠١٩ (ومن قبلها موازنة ٢٠١٨) أن الحكومة لم تقم بحساب دقيق للإيرادات التي هي توقعات ولكن تفرض تحديد هامش لها. وما نسبة التحصيل البالغة ٦٢٪ من الإيرادات المتوقعة إلا دليل واضح على عدم إتباع منهجية علمية لتحديد هذه الإيرادات، بل هي أقرب إلى تخمينات مبنية على الماضي وبالتتالي مع الفساد المستشري يُصبح تحديد هامش هذه التوقعات من الأمور المستحيلة. من أولى الأمور الواجب القيام بها على هذا الصعيد قبل طلب المساعدة الخارجية، هو وضع خطة لتحسين الجباية ومحاربة الفساد ووقف الهدر في وزارات الدولة ومؤسساتها على كل أشكالها. وهذا الأمر يعني وضع خطة من سبعة بنود: أولاً- مكافحة التهريب الضريبي الذي يُشكل عقبة أساسية أمام تحقيق إيرادات الخزينة. على هذا الصعيد، يتوجب وضع خطة لكشف التهريب الضريبي بكل أنواعه، وهناك طرق عملية

